

بلاغ

على إثر صدور "البلاغ الإخباري" يوم 24 غشت الجاري للوزارة الوصية حول "استكمال الموسم الجامعي 2019-2020 والإعداد للدخول الجامعي 2020-2021"، عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعاً طارئاً عن بُعد، يوم الأربعاء 26 غشت 2020 لتدارس الارتباك والتخبط الذي يعرفه تدبير القطاع والذي يترجم استخفافاً لا مسؤولاً واستهانة مذنبية بمصير آلاف الطالبات والطلبة، ويفتح على مجهول مستقبل منظومة التربية والتكوين، الأمر الذي قد يعصف بأمن واستقرار البلاد كما حذر منه المكتب الوطني في مناسبات عدة.

وبعد دراسة مراسلة الوزارة، شكلاً ومضموناً، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي:

1. يدين بشدة صيغة بلاغ الوزارة، حيث أتى شكلاً خارقاً للأعراف الإدارية التي يتم فيها الإعلان عن القرارات الوزارية، حيث جاء فعل "تقرر" بدون فاعل وبدون تحديد إطار اتخاذ القرار؛
2. يدين صراحة وبدون تحفظ التدبير الأحادي للوزارة وتناولها على اختصاصات الجامعات التي أقرها القانون 01.00 في إطار استقلاليتها، والتبجح باحترام تلك الاستقلالية في الوقت الذي يوماً إلى الرؤساء بالطاعة والامتثال في ترجمة قرارات المركز على أرض الواقع، وفي خرق سافر للمقتضيات القانونية؛
3. يدين هرولة وتهافت بعض رؤساء الجامعات في التنزيل الآني لما صدر عن الوزارة والكل في إخراج رديء لمسرحية "ندوة الرؤساء"، والذين قاibusوا اختصاصاتهم بوثارة أرائك الرئاسة. بل في بعض الحالات صدرت إعلانات الرئاسة تدبير مسألة امتحانات الدورة الربيعية في خضم مداوات اللجن البيداغوجية؛
4. يدين الإسراع في وضع مشروع مرسوم ما يسمى بالتعليم عن بعد بعيداً عن الاتفاق القبلي مع النقابة الوطنية للتعليم العالي واستخفافاً بالعمل التشاركي الذي طالما تبجحت به الحكومة. وسوف تخوض النقابة الوطنية للتعليم العالي حتماً أشرس معركة من أجل الحفاظ على ما تبقى من المرفق العمومي للتعليم العالي والبحث العلمي؛
5. يذكر بأن عملية التقييم، في الطريقة والمضمون، تبقى من اختصاص أهل الاختصاص، الأساتذة الباحثون أعضاء الفرق البيداغوجية للوحدات والمجزوات في إطار شعبيهم واعتباراً لما هو منصوص عليه في الدفاتر الوصفية للمسالكة. ويرفض بالبات والمطلق أي تناول من أي كان على دراية وكفاءة واختصاص وتجربة السيدات والسادة الأساتذة الباحثين. كما يحمل المسؤولين الإداريين محلياً وجهوياً ووطنياً النتائج السلبية التي قد ينتجها قرار "التقييم عن بعد" دون الرجوع إلى الفرق البيداغوجية ودون الأخذ بعين الاعتبار تنوع واختلاف الدروس ومدى قابليتها لبدعة الوزارة.

من جهة أخرى، يعتبر المكتب الوطني أن تدبير الوزارة للأزمة الصحية التي تجتازها بلادنا يتسم بكثير من الارتجالية والتخبط الناتجين عن غياب الجرأة وغياب بوصلة التعايش الطويل المدى مع فيروس كوفيد-19. يتجلى ذلك في إعلانها في غضون شهر يونيو المنصرم عن تنظيم الامتحانات حضورياً ابتداء من سابع يوليوز بالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، بالضبط، نظراً لمحدودية أعداد الطلبة بها، بالإضافة إلى مسالك الماستر والإجازات المهنية في المؤسسات الأخرى ولنفس السبب، في وقت تنظيم مباريات ولوج كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وكذا المباراة الوطنية الموحدّة، وفي وقت سجلت الجائحة أعداد ضعيفة للمصابين مقارنة مع ما هو مسجل الآن. لكن تم التخلي عن ذلك وإرجاء تلك الامتحانات إلى شهر شتنبر، في ظرفية تفشي الجائحة.

كما اعتبر المكتب الوطني أن اللجوء إلى التعليم عن بعد سواء في ما يتعلق بالتقييم أو بالدروس وفتح مجال الاختيار أمام الطلبة ما هو إلا استنساخ مشوه لما عرفته بعض البلدان إبان خروجها التدريجي من حالة الحجر الصحي بالنسبة للأطفال قبل سن التمدرس، ما لبثت أن رجعت مسرعة إلى التعليم الحضوري الإلزامي. إن محاولة الوزارة التوجه نحو التعليم عن بعد كبديل عن التعليم الحضوري ما هو إلا تعبير جلي عن الواقع المتردي لبلادنا على جميع الأصعدة وتعبير كذلك عن عجز الوزارة في اتخاذ الوسائل العملية للسياسة المعلنة.

وعليه، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، انطلاقاً من المهمة الأولى لأعضائه كأساتذة باحثين ومن نضالهم من أجل تعزيز الاستقلالية العلمية والبيداغوجية للجامعة العمومية المغربية:

1. يجدد التذكير بأن طرق اجتياز امتحانات الدورة الربيعية تبقى من اختصاص الأساتذة الباحثين دون سواهم، وأن مهمة الإدارة تنحصر في الجانب اللوجستيكي حضرياً واتخاذ التدابير والإجراءات القمينة بتأمين سلامة المرتفقين، أساتذة وطلبة وإداريين؛
2. يعتبر أن التعليم الحضوري حق من حقوق المواطنة التي يجب أن يتمتع بها الطالب المغربي، في ظروف صحية آمنة والتي تبقى من مسؤولية الإدارة؛
3. يهيب بالأساتذة الباحثين، أعضاء المجالس ورؤساء الشعب ومنسقي المسالك، الحرص الصارم على اضطلاعهم بمسؤوليتهم التدييرية في مؤسساتهم أو في جامعاتهم؛
4. يحيي المكاتب الجهوية والمكاتب المحلية على يقظتها، ويدعوها للمزيد من التعبئة، في انسجام مع مبادئ النقابة الوطنية للتعليم العالي وبتناغم مع الأجهزة الوطنية، درءاً لما يحاك ضد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.
5. يعلن من الآن عقد اجتماع حضوري للجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي في أول فرصة تلي الإعلان الرسمي عن إمكانية الاجتماع.

المكتب الوطني

